أدت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد)كوفيد (19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة السائدة، وكسرت جدار الصمت عن اختلالات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تساهم بدورها في تضخيم آثار الجائحة. وتزيد كل أزمة في اتساع التفاوتات القائمة، لا سيما تلك المتصلة بالعمر والجنس ووسط الإقامة. وفي هذا الإطار، يتم تنظيم الحملة الأممية "16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء" لسنة 2020 حول موضوع "هشاشة النساء تتزايد وتتفاقم في ظل الأزمات"، وذلك من أجل معالجة هذا الموضوع استنادا إلى وضع الفئات المختلفة من النساء المعرضات بشكل خاص لأشكال متقاطعة من عدم المساواة والتمييز. وهذه الورقة المواضيعية هي واحدة من سلسلة من الوثائق المواضيعية التي تم تطويرها بهذه المناسبة من قبل وكالات الأمم المتحدة في المغرب، وفقًا لمجالات تدخلها، لتعكس التأثير المتباين لأزمة كوفيد 19 على التمييز ضد النساء، وذلك حسب مواطن الهشاشة الموجودة مسبقًا.

أزمة كوفيد 19 وتفاقم هشاشة النساء والوصول إلى العمل

إن التمكين الاقتصادي للنساء شرط أساسي لضمان المساواة الفعلية بين الجنسين. ويقتضي دعم تمكين النساء ضمان قدرتهن على توليد المداخيل وإدارتها، ناهيك عن القدرة على التصرف واتخاذ القرارات. كما يستلزم السماح للنساء باتخاذ القرارات الخاصة بحياتهن الشخصية، وفقًا لإرادتهن، وضمان حصولهن على فرص متساوية في التعليم والتدريب والعمل مقارنة بالرجال.
في عالم العمل، أثرت الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد 19 على النساء والرجال بطرق مختلفة، وسلطت الضوء على نقاط الضعف في السياسات العامة الحالية وأنظمة الحماية الاجتماعية والعواقب السلبية للتقسيم النمطي للعمل بين الجنسين.
تركز هذه الوثيقة المواضيعية على الروابط بين تأثير أزمة كوفيد 19 والنشاط الاقتصادي للنساء وعملهن والعنف ضد العاملات.

الفئات المستضعفة المعنية

نساء في الجبهة الأمامية: عاملات القطاع الصحي
سلطت أزمة كوفيد 19 الضوء على المساهمة الأساسية للنساء على جميع المستويات، ولاسيما العاملات في الجبهة الأمامية، من متخصصات في الرعاية الصحية وطبيبات وموظفات شركات التنظيف وعاملات الزراعة الموسميات وعاملات البيوت ومعلمات وما إلى ذلك. في الواقع، تلعب النساء دورًا غير متناسب في الاستجابة للمرض، لا سيما عند عملهن في مجال الصحة والرعاية الصحية في البيوت، ومن خلال دورهن في التنشيط والارتباط الاجتماعي داخل المجتمعات. يعرّض الوباء العاملين والعاملات في مجال الرعاية الصحية إلى مواقف صعبة للغاية. بالإضافة إلى عبء العمل الثقيل وقلة فترات الراحة، يواجه مهنيو الصحة مواقف مؤلمة، حيث يواجهون معدلات وفيات غير مسبوقة ويجدون أنفسهم مضطرين لاتخاذ قرارات صعبة. فيما يتعلق بالضغط النفسي، ينبغي على مهنيي الصحة التغلب على الخوف من الإصابة بالمرض أو نقله إلى أسرهم وأقاربهم. في المغرب، تمثل النساء 57٪ من العاملين في المجال الطبي و 66٪ من العاملين في المجال شبه الطبي و 64٪ من موظفي القطاع الاجتماعي.[1]

من المرجح أن يؤثر الانكماش الاقتصادي بشدة على النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا
يختلف الانكماش الاقتصادي الناجم عن أزمة كوفيد 19 عن الأزمات الاقتصادية السابقة، حيث تحتضن القطاعات الأكثر معاناة من الركود حصة كبيرة من عمالة النساء. في المنطقة العربية وحدها، تقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن أزمة فيروس كوفيد 19 ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 42 مليار دولار وخسارة 1.7 مليون منصب عمل عام 2020.[2] من المرجح أن تتأثر النساء بشكل غير متناسب بفقدان الوظائف، لكون أغلبهن خارج الساكنة النشيطة وتوليهن الأعمال المنزلية والرعاية أو حتى مراقبة تعليم الأطفال في المنزل. وقد تجسد ذلك في المغرب من خلال انخفاض معدل توظيف النساء، حيث تراجع وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط بمقدار نقطتين مئويتين بين الربع الثاني من 2019 و2020، وناهز 17.5٪ (مقابل 61.8٪ بين الرجال). على الصعيد الدولي، ارتفع معدل الفقر بين النساء بنسبة 9.1٪. وكان من المفروض قبل الوباء أن ينخفض هذا المعدل بنسبة 2.7٪ بين عامي 2019 و 2021.[3]

عاملات القطاع غير المهيكل: أكثر هشاشة

[1] هيئة الأمم المتحدة للمرأة المغرب، 2020.
[2] الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، مايو/أيار 2020، *تأثير كوفيد 19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية* .
[3] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020، From Insights to Action: المساواة بين الجنسين في أعقاب كوفيد 19

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه اللامساواة السائدة وسلط الضوء على الثغرات المختلفة داخل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع غير المهيكل، الذي يشهد ارتفاعا في حصة النساء[4]. من ناحية، اضطرت العديد من هؤلاء النساء للاستمرار في العمل على الرغم من الجائحة ، مما عرض صحتهن للخطر، خاصة مع تعذر غسل اليدين بشكل متكرر واستحالة العزل الذاتي وارتداء الكمامة أو غيرها من المعدات الوقائية ومعدات الوقاية الفردية. من ناحية أخرى، فاقم الحجر الصحي وحظر التجول، بالإضافة إلى صعوبة الولوج أو عدم الولوج إلى أنظمة الحماية الاجتماعية، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء العاملات في الاقتصاد غير المهيكل.

عاملات المنازل

أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على فئة عمال وعاملات المنازل:

- فقد عدد كبير من عاملات المنازل مناصب عملهن أو أجبرن على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر.
- اضطرت عاملات المنازل اللاتي تمكن من الحفاظ على وظائفهن للعمل ساعات أكثر يوميًا أثناء حالة الطوارئ مع الاحتفاظ بالأجرة نفسها (خاصة أثناء الحجر الصحي).
- انخفاض الطلب على العمالة المنزلية بسبب العمل عن بعد (بقاء أصحاب العمل في المنزل) وبسبب إجراءات العزل والتباعد.

العمل في القطاع غير المهيكل والعمالة الناقصة وانعدام الحماية الاجتماعية

قبل الجائحة ، كان معدل البطالة في أوساط النساء المغربيات مرتفعا بالفعل، وكان معدل نشاطهن منخفضًا، مع ارتفاع مستوى عملهن في القطاع غير المهيكل. **على مدار الفترة 1999-2019، بقي معدل نشاط المرأة منخفضًا جدًا، حوالي 21-30٪ بشكل عام، وذلك مقارنة بمعدل النشاط عند الرجال، حوالي 71-79٪.**[5]

تتفاقم هشاشة عمالة النساء بسبب افتقار غالبية السكان العاملين للتغطية الاجتماعية وحجم القطاع غير المهيكل وانعدام وضع قانوني لفئات معينة من العمال. على سبيل المثال، ينظم القانون الجديد 19-12 العمل المنزلي. ومع ذلك، لا يزال تطبيق مقتضياته وأحكامه محدودا، ولا يسمح للعمال والعاملات المنزليين بالاستفادة من الحد الأدنى للأجور نفسه.

العمل غير المأجور والأعباء المضاعفة

بينما يعطي العمل المأجور لصاحبه وضعًا اجتماعيًا ووسائل اقتصادية وفرصًا للنمو، يعتبر العمل المنزلي غالبًا دون قيمة ويكون غير مأجور. وفقًا للبحث الثاني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في أوساط الأسر خلال أزمة كوفيد 19، صار عبء الرعاية المنزلية أكبر ويقع إلى حد كبير على عاتق النساء، اللائي يقضين في المتوسط ستة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في الأعمال المنزلية أثناء فترة الحجر الصحي[6].

العمل عن بعد والعنف المنزلي والعنف الرقمي

أظهر البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء في المغرب (المندوبية السامية للتخطيط 2019) أن العنف ضد النساء والفتيات لا يزال يُرتكب بشكل أساسي داخل الفضاء الزوجي والأسري بنسبة انتشار تصل إلى 52٪، أي ما يعادل 6.1 مليون امرأة مغربية. خلال فترة الحجر الصحي بسبب حالة الطوارئ الصحية، ازدادت أعمال العنف ضد المرأة في المنازل بالمغرب. وأظهر التقرير الذي نشرته فدرالية رابطة نساء المغرب في نيسان/أبريل 2018 أن العنف الزوجي أكثر أنواع العنف انتشارا خلال فترة الحجر مقارنة بأشكال العنف الأخرى (النفسي والاقتصادي والبدني والجنسي)، بنسبة 91.7٪، يليه العنف الأسري (4.4٪).

في سياق الوباء، اعتمدت العديد من الشركات والمؤسسات على أساليب العمل عن بعد. في ظل الظروف الحالية، قد يرتبط العمل عن بعد بزيادة تعرض العاملات للعنف المنزلي. ورغم أن من شأن العمل عن بعد التقليل من أشكال العنف والتحرش الناجمة عن الاتصال الجسدي، إلا أنه ينطوي بدوره على مخاطر التعرض للعنف الرقمي والتحرش الرقمي[7].

---

[4] هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، تقدم المرأة في العالم 2015-2016. الفصل 3 ، ص. 147.

[5] تحليل معطيات البحوث الوطنية حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط، 1999-2019.

[6] دراسة حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، المندوبية السامية للتخطيط، 2019 https://www.hcp.ma/Enquete-sur-l-impact-du-coronavirus-sur-la-situation-economique-sociale-et-psychologique-des-menages-Note-de-synthese_a2506.html

[7] موجز سياسات منظمة العمل الدولية. *الاستجابة لكوفيد 19: الحق في المساواة بين الجنسين من أجل مستقبل أفضل للمرأة في العمل*. مايو/آيار 2020

I. **التشخيص:** تأثير كوفيد 19 على نقاط الضعف والهشاشة الموجودة مسبقًا

كان التأثير الاجتماعي والاقتصادي لتدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي أقوى بشكل خاص على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا، بما في ذلك العاملات في وضعية هشاشة. في جميع أنحاء العالم، تحصل النساء على أجور أقل، وتعملن في وظائف أقل أمانًا، واحتمال اشتغالهن في القطاع غير المهيكل أكبر، ناهيك أن نفاذهن إلى الحماية الاجتماعية أضعف[8]. وبالتالي، فإن قدرتهن على استيعاب الصدمات الاقتصادية (القدرة على المقاومة) أقل من قدرة الرجال.

توضح الأرقام المقدمة في الربع الثالث من عام 2020 من قبل المندوبية السامية للتخطيط، والواردة في البحث الوطني حول التشغيل، مدى قوة الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. تظهر المقارنة بين الربع الثالث لعامي 2019 و2020 ارتفاع معدل البطالة من 8.1٪ إلى 12.7٪ على الصعيد الوطني، من 12.7٪ إلى 16.5٪ في المناطق الحضرية و من 4.5٪ إلى 6.8٪ في المناطق الريفية. ويلاحظ أن معدل البطالة مرتفع لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة (32.3٪) وحاملي الشواهد (18.2٪) والنساء (17.6٪). في الفترة نفسها، تميز وضع سوق العمل بانخفاض معدل الساكنة النشيطة. وارتفع عدد السكان البالغين سن العمل[9] بنسبة 1.5٪، مقارنة بالربع الثاني من عام 2019، مقابل انخفاض في الساكنة النشيطة بنسبة 0.8٪. أما بالنسبة لمعدل العمالة، فقد انخفض بدوره بين الربع الثالث 2019 والربع الثالث 2020، من 40.7٪ إلى 37.9٪ على المستوى الوطني، مع انخفاض المعدل في الوسطين. الحضري والقروي بـ 2.1 و 3.7 نقطة تباعا. وبلغ معدل عمالة النساء 14.7٪ مقابل 61.9٪ للرجال. بالإضافة إلى ذلك، زادت العمالة الناقصة من 969000 شخص إلى 1182000، بزيادة من 9.1٪ إلى 11.6٪ على الصعيد الوطني بين الربع الثالث من عام 2019 والربع الثالث من عام 2020.

سجلت قطاعات الخدمات والزراعة والغابات وصيد الأسماك والصناعة (بما في ذلك الصناعة التقليدية) خسائر في الوظائف على المستوى الوطني، ب 260.000 و258.000 و61.000 وظيفة على التوالي.
هذا ولوحظ فقدان الوظائف بشكل رئيسي في القطاع غير المهيكل. في الواقع، وفقًا لمسح أجراه مكتب العمل الدولي بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، فإن خطر فقدان الوظائف في القطاع غير المهيكل مرتفع للغاية بسبب ضعف وحداته. تمثل القوى العاملة في الاقتصاد غير المهيكل، التي يبلغ عددها 4.3 مليون شخص على الأقل، ما يقرب من 39٪ من السكان النشيطين[10].

وفقًا للتقديرات الجديدة الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن ما يقرب من ثلاثة أرباع العمال المنزليين في جميع أنحاء العالم - أو 55 مليون شخص - معرضون لخطر كبير بفقدان وظائفهم ومداخيلهم بسبب تدابير الحجر الصحي وعدم وجود تغطية ضمان اجتماعي ملموسة[11].

II. **الحلول: جهودنا**

ضمن مشروع **الأمم المتحدة - كوفيد 19، الخاص بالصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة والاسترداد**، الذي يتم تنفيذه بشراكة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم شبكة أناروز لضمان استمرارية خدمات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف. ومن بين 53 امرأة تم إيواؤهن في مراكز الإيواء التي تديرها الشبكة، تم دمج 30 امرأة في ثلاث تعاونيات متخصصة في قطاعي الأغذية والصناعة التقليدية في كل من وجدة والراشيدية ومكناس. ونتيجة لذلك، ستكون هذه النساء قادرات على تطوير مهاراتهن الفنية واكتساب الاستقلال الاقتصادي والوصول إلى مصادر الدخل.

قامت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بدعم من هيئة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بصياغة وإطلاق البرنامج الوطني المتكامل للتمكين الاقتصادي للنساء. تم تطوير البرنامج على أساس رؤية شاملة (" التمكين الاقتصادي للنساء، أولوية وطنية وركيزة من ركائز النموذج التنموي الجديد") بناء على تحليل العراقيل والقيود التي تحول دون التمكين الاقتصادي للنساء. يهدف البرنامج الوطني المتكامل للتمكين الاقتصادي للنساء إلى تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية ملموسة بحلول عام 2030:

---

[8] الأمم المتحدة ، أبريل/نيسان 2020. مذكرة مفاهيمية: تأثير كوفيد 19 على النساء.

[9] 15 سنة أو أكثر

[10] مكتب العمل الدولي وبنك التنمية الأفريقي، 2020. دراسة تأثير أزمة كوفيد 19 على العمل والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المغرب وإجراءات مواجهتها.

[11] منظمة العمل الدولية ، 2020. أزمة فيروس كوفيد 19 وفقدان الوظائف وساعات العمل لدى عاملات المنازل.

1. بلوغ 30٪ كمعدل عمالة لدى النساء مقابل 19٪ في الوقت الراهن (في 2020)، من أجل بلوغ نصف المعدل المسجل لدى الرجال.

2. مضاعفة نسبة النساء المتخرجات من مؤسسات التعليم المهني، وبلوغ المستوى الحالي المسجل في أوساط الرجال- 8٪ مقابل 4٪ حاليا.

3. تشجيع بيئة مواتية ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء وحماية وتعزيز حقوقهن.

كما تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحالفًا نقابيًا في حملة مرافعة تهدف إلى اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190. فقد تم اعتماد الاتفاقية 190 من قبل منظمة العمل الدولية في عام 2019، وتهدف إلى حماية العمال وغيرهم في عالم العمل[12]، مع ضمان حق الجميع في عالم عمل خالٍ من العنف والتحرش، بما في ذلك العنف والتحرش القائم على أساس النوع.

من جانبها، نفذت منظمة العمل الدولية إجراءات لمواجهة أزمة كوفيد 19 مع مراعاة النوع الاجتماعي، ولا سيما:

- دراسة وتقييم تأثير كوفيد 19 على المهاجرين والمقيمين في الخارج؛
- دراسة تأثير كوفيد 19 على العمل والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المغرب؛
- إعداد وحدة تدريبية عبر الإنترنت حول استباق المهارات لفائدة ممثلي الشركاء الوطنيين والشركاء الاجتماعيين، مع مراعاة النوع الاجتماعي.

III. توصيات

في إطار مواجهة أزمة كوفيد 19 العالمية، توصي منظمة الأمم المتحدة صناع القرار باتخاذ الإجراءات التالية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي:

- اتخاذ التدابير الكفيلة بإحداث تغييرات عميقة لصالح المساواة بين الجنسين، عبر التركيز على اقتصاد الخدمات الشخصية المأجورة وغير المأجورة،
- الحرص على تمثيل النساء على قدم المساواة مع الرجال في جميع خطط العمل المعتمدة في مواجهة كوفيد 19 وفي صنع القرار في هذا المجال؛
- استهداف النساء والفتيات في جميع جهود مكافحة التبعات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19.
- تقوية الحماية الاجتماعيّة لمواجهة الآثار السلبية لكوفيد 19 على النساء المستضعفات العاملات في مختلف قطاعات الاقتصاد المغربي، وخصوصا القطاع غير المهيكل،
- ضمان استمرارية الخدمات العامة عبر مواصلة وتعزيز ادماج الفئات الأكثر هشاشة وكذا الدعم المقدم للنساء ضحايا العنف[13].

توصي منظمة العمل الدولية، وهي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تعزيز العمل اللائق لجميع الرجال والنساء في العالم، بما يلي[14] :

- تحديد وتطبيق سياسات تتماشى مع معايير العمل الدولية الرامية إلى معالجة جوانب كوفيد 19 المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين، من أجل مواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بالتغيرات في عالم العمل؛

- تخصيص الموارد الإضافية اللازمة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات ضمن التدابير المتخذة على المستوى الوطني لمكافحة كوفيد 19.

---

[12] "[...] بمن فيهم: المستخدمون كما يرد تعريفهم في القوانين والممارسات الوطنية، فضلاً عن الأشخاص العاملين بغض النظر عن وضعهم التعاقدي، والأشخاص الضالعون في التدريب، بمن فيهم الأشخاص الضالعون في التدرب والتلمذة الصناعية والعمال الذين أُنهي استخدامهم والمتطوعون والباحثون عن عمل وطالبو الوظائف والأفراد الذين يمارسون سلطة صاحب العمل أو واجباته أو مسؤولياته" (الاتفاقية 190، المادة 2).

[13] مذكرة إستراتيجية صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط ومنظومة الأمم المتحدة في المغرب والبنك الدولي: الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد 19 في المغرب.

[14] منظمة العمل الدولية ، مايو/أيار 2020: مذكرة حول كوفيد 19 والمساواة بين الجنسين.

- ضمان إشراك الفتيات في برامج التعلم وتنمية المهارات أثناء الأزمة وبعدها.
- المصادقة على الاتفاقية 190 وتنفيذها

IV. للمزيد من المعلومات

- مذكرة موجزة الأمم المتحدة أبريل/نيسان 2020: تأثير كوفيد 19 على النساء.
- منظمة العمل الدولية ، مايو/أيار 2020: مذكرة حول كوفيد 19 والمساواة بين الجنسين.
- منظمة العمل الدولية/بنك التنمية الإفريقي، سبتمبر/أيلول 2020: دراسة تأثير كوفيد 19 على العمل والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المغرب
- مذكرة إستراتيجية صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط ومنظومة الأمم المتحدة في المغرب والبنك الدولي: الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كوفيد 19 في المغرب.
- منظمة العمل الدولية رصد: كوفيد 19 وعالم العمل. الطبعة الثانية. تقديرات وتحليلات محدثة، منظمة العمل الدولية، 7 أبريل/نيسان 2020.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: المرأة في قلب المعركة ضد أزمة فيروس كوفيد 19 (باريس، 2020).